الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

حقوق الإنسان:
مسار إلى الحلول

بيان رؤية قدّمه مفوّض الأمم المتّحدة السامي
لحقوق الإنسان فولكر تورك – 2024

حقوق الإنسان: مسار إلى الحلول

بيان رؤية قدّمه مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك

2024

تجديد التزامنا بحقوق الإنسان

بشّر اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قبل 75 عامًا، بانطلاق حقبة جديدة من التقدم نحو الكرامة الإنسانية والقدرة على التصرّف للجميع. وعندما نسترجع الماضي، نرى أنّنا قطعنا شوطًا طويلًا في تلك المسيرة، إلاّ أنّنا نعيش اليوم لحظة حرجة محفوفة بالمخاطر ولا يمكننا اعتبار ما حقّقناه من المسلّمات التي لن نخسرها من جديد. إذ نواجه نزاعات مدمرة وأزمة ثلاثية الأبعاد تهدّد كوكبنا وأوجه عدم مساواة متصاعدة وتكنولوجيات جديدة جبّارة لم نستوعب بعد كامل مخاطرها.

فيما نواجه هذه التحديات، نتذكر قناعة الإعلان بأنّنا لن ننجح في بناء مستقبل أفضل لـ"أسرتنا البشرية" إلا من خلال احترام حقوق الإنسان مهما كان السياق. ومن هذا المنطلق، أُقدّم بيان الرؤية هذا كمساهمة في القمة من أجل المستقبل، وكسلسلة من الإرشادات والإشارات الواضحة التي تدلّنا على المسار الصحيح في السنوات المقبلة. وقد استرشَدَ البيان بالانخراط المكثف مع جهات فاعلة متنوعة من جميع أنحاء العالم طوال عام كامل من الفعاليات التي نُظِّمَت ضمن إطار مبادرة حقوق الإنسان 75، واختُتمت في كانون الأول/ ديسمبر 2023، في حدث رفيع المستوى تمّت استضافته بشكل متزامن في جنيف وبانكوك ونيروبي وبنما، وعلى مستوى العالم أجمع عبر الإنترنت.

يمثل الإعلان، بوصفه تعبيرًا عن القيم المشتركة بين الثقافات، تراثَنا المشترك، وشهادة على حالتنا الإنسانية العالمية وقيمتنا المتساوية. وقد سمعنا، في جميع فعاليات مبادرة حقوق الإنسان 75، رسالة مدوية من الالتزام المتجدد بمبادئه وبقضية حقوق الإنسان الأوسع نطاقًا.

ففي كانون الأول/ ديسمبر 2023، وثّقنا أكثر من 770 تعهدًا باتخاذ إجراءات تحويلية، بما في ذلك من 150 دولة من جميع أنحاء العالم. وغطت هذه الالتزامات مجموعة متنوّعة من المجالات، انطلاقًا من التصديق على

معاهدات حقوق الإنسان مرورًا بإصلاح القوانين وصولًا إلى تعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والعمل على تحقيق المساواة للمرأة، وعلى احترام الأعمال التجارية حقوق الإنسان، ما يشكّل مثالًا حيًا على عالمية إطار حقوق الإنسان وترابطه وعدم قابليته للتجزئة. أمّا مجموعة الجهات الفاعلة من قطاع الأعمال والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، التي قدّمت من جهتها 255 تعهدًا، فتُذكّر بأهمية اتباع نهج يقوم على إشراك المجتمع بأسره في موازاة وفاء الدول بواجباتها بموجب القانون الدولي.

وفي عالم يتّسم على نحو متزايد بالتشرذم، أتاحت مبادرة حقوق الإنسان 75 فرصة نادرة للتفكير جماعيًا في مسار حقوق الإنسان ونجاحاته وإخفاقاته، وفي الأزمة الحالية التي تعيق عملية تنفيذه. ففي هذه اللحظات بالتحديد، حيث تهدّد الحريات مخاطر جمّة، تشتد الحاجة إلى الإطار العالمي لحقوق الإنسان المتأصّل في الإعلان. فالانقسامات والنتائج غير المتكافئة والأزمات العصية على الحل ليست بالضرورة حتمية.

نشهد مستوى ملحوظاً من الدعم لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، على الرغم من بعض المحاولات الرامية إلى التشكيك فيها وتشويه صورتها. فعلى سبيل المثال، وجد استطلاع المواقف العامة العالمية الذي أجرته مؤسسة المجتمع المفتوح، أن حقوق الإنسان تشكّل "قوة من أجل الخير"، مع تسجيلها نسبة تساوي بينها وبين القيم الشخصية. ما يوضح ما نلمسه يوميًا في عملنا. فحقوق الإنسان تتمتّع بالقدرة على توحيدنا في وقت نحتاج فيه إلى التكاتف لمواجهة التحديات الوجودية التي تهدّد البشرية.

يجب أن نستفيد من هذه اللحظة لاستعادة حقوق الإنسان. وللتفكير الذاتي النقدي، بما في ذلك من قبل مفوضيتنا ومنظومة حقوق الإنسان بأكملها. فليس من مصلحة أحد أن نستغل حقوق الإنسان لأغراض سياسية أو أن نتجاهلها أو أن نستخفّ بها. فذلك لن يؤدي إلا إلى تهديد التماسك الاجتماعي، ولربما سيطلق العنان لمزيد من الدمار والفوضى، وسيقوض التعاون الدولي.

عندما يبلغ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذكرى المئوية لاعتماده، لن نتمكّن من التعرف على عالمنا من نواحٍ كثيرة، بعد أن تكون الاتجاهات الضخمة، بالإضافة إلى المزيد من الجوانب المجهولة الأخرى والتعقيدات المتصاعدة، قد أعادت تشكيله. أمامنا طريقان نسلكهما: أحدهما قائم على التعاون والتضامن المستنيرين وعلى الاستقرار والسعي إلى تحقيق التوازن مع عالمنا الطبيعي. أمّا الآخر فبائس مرير من دون أدنى شكّ.

الوفاء بوعود حقوق الإنسان

خيارنا واضح، وهو اعتناق القوة الكاملة لحقوق الإنسان والوثوق بها باعتبارها السبيل إلى العالم الذي نصبو إليه، وهو عالم أكثر سلامًا ومساواة واستدامة. ومن أجل بلوغ غايتنا هذه، علينا أن نؤكد أنّ حقوق الإنسان تشكّل أداةً تحمينا من الانتهاكات والتجاوزات وتقينا شرّها في نهاية المطاف، كما أنّها تضمن تحقيق المساءلة. لكن علينا أن ندرك أنّ حقوق الإنسان تشكّل أيضًا قوة دافعة لمواجهة تحديات اليوم والغد. وتطلق العنان لأفكار وأدوات جديدة، وتولّد القدرة اللازمة على الصمود ومواجهة الأزمات التي تهدّدنا اليوم وفي المستقبل. ما يستلزم عقد محادثات صادقة وبناءة، وإن كانت غير مريحة وصعبة في بعض الأحيان. وبالتالي، تستطيع مجتمعاتنا أن تتطور وتتعافى وتتغير، ومجتمعنا العالمي أن يتغلب على التوترات ويعتمد حلولًا تخدم المصلحة المشتركة.

توفر حقوق الإنسان بالنسبة إلى الحكومات صيغة شاملة وطويلة الأجل لحل المشاكل، أي أنّها تشكّل مخططًا للحوكمة الفعالة. فهي تتجاوز الأيديولوجيات والانقسامات، وتفتح المجال للتعاون المثمر. أما بالنسبة إلى الأفراد، فهي تشكّل ركيزة أخلاقية وقانونية لتطلعاتهم إلى حياة كريمة وعادلة، واعترافًا عميقًا بمساواتهم مع بعضهم البعض، ومصدر أمل لا غنى عنه. وبالنسبة إلى الشباب على وجه التحديد، تؤكّد على إمكانية إعادة تصوّر عقد اجتماعي جديد يعيد تشكيل مستقبلهم.

خلال مبادرة حقوق الإنسان 75، استمعنا إلى شهادات مؤثّرة تُبيّن كيف أنّ النهج القائمة على حقوق الإنسان تقود التحول الاجتماعي، حتى في بيئتنا المتنازع عليها. ومن الضروري للغاية أن ندرك أن المجتمعات في حالة تطور مستمر. ونقاط الاختلاف هي جزء من تلك العملية والحوار المستمر حاسم لمعالجتها. وحقوق الإنسان مترسّخة في صميم هذا الحوار، وينبغي أن تبقى مترسّخة في صميم جميع المجالات السياساتية المحلية والوطنية والإقليمية على حدّ سواء. وعلى المستوى العالمي أيضًا، حيث تشكّل حقوق الإنسان النسيج الضام.

يجب أن نستفيد من الزخم الناتج عن مبادرة حقوق الإنسان 75 كي نعقد العزم على تغيير طريقة عملنا، مع أخذ الدروس العديدة المستفادة من المكاسب والإخفاقات في العقود التي تلت اعتماد الإعلان، في الحسبان. ما يعني تبني جميع حقوق الإنسان بشكل كامل، الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن الحق في التنمية، والحق في بيئة صحية والحق في السلام، والابتعاد بحزم عن الانقسامات المصطنعة غير المفيدة التي نشأت في الماضي. ويجب أن نرسّخ حقوق الإنسان في صميم إعادة التوازن لاقتصاداتنا فتعمل لصالح جميع الناس والكوكب. بإمكان حقوق الإنسان أن تحرّرنا من مأزق معالجة أزمة كوكبنا الثلاثية الأبعاد وأن تؤهلنا لإدارة الثورة التكنولوجية بكلّ نجاح. وبعد طول انتظار، علينا أن نعتمد مخطط حقوق الإنسان، كي نضع حدًا لدوّامات سفك الدماء.

وفيما نمضي قدمًا، تبرز ثماني رسائل من مبادرة حقوق الإنسان 75. وقد استرشَدَت بها أيضًا مفوضيّتُنا السامية عند إعداد التوجه الاستراتيجي والأولويات، كما أنّها شكّلت جزءًا لا يتجزأ من خطة العمل لفترة 2024–2027، وستوجه تفكيرنا على المدى الطويل.

1

نتمتّع بحركة عالمية جبّارة تدعم حقوق الإنسان،
فلا بدّ من تعزيزها ومنحها الحيّز المناسب للابتكار والتجديد

تؤكد حيويةُ هذه الحركة وديناميكيتُها وتنوعُها استمرارَ شرعية حقوق الإنسان وطبيعتَها العالمية وقدرتَها على الصمود ومواجهة المستقبل. وتسعى هذه الشبكة من الجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق الإنسان والدائمة التوسّع، التي تضمّ منظمات من المجتمع المدني، وخبراء في مجال البيئة والاقتصاد والتكنولوجيا، وأكاديميين وفنانين وفلاسفة وزعماء دينيين وموظّفين في البلديات وصناع سياسات وجمعيات خيرية، وغيرهم من الجهات الفاعلة الأخرى، إلى توليد نقطة تدخّل مناسبة للتفاهم والتعاون وإحراز التقدم. ويشكّل تعدد وجهات النظر والتجارب والخبرات مصدر قوة لا يُستهان به. كما يوفّر هذا التنوع فرصة لبناء تحالفات بين المجتمع المدني والدول حول أهداف حقوق الإنسان الأساسية.

وفي صميم هذه الحركة أفراد ومجتمعات محلية، يجب أن تقود خبراتهم الحية وشواغلهم أجندة حقوق الإنسان محليًا وعالميًا. ويجب أن يشارك الجميع في تشكيل الأولويات والإجراءات المعتَمَدة. ومن الضروري للغاية إتاحة التثقيف في مجال حقوق الإنسان على نطاق واسع بغية تمكين الأفراد. ويجب إشراك كافة الجهات الفاعلة في المجتمع في الحوار بشأن حقوق الإنسان. ويجب أن نستمر في توسيع نطاق المشاركة، والوصول إلى الأغلبية الصامتة التي تؤيد حقوق الإنسان، وكذلك إلى الذين يشككون في عالميتها وأهميتها. ويجب أن نواصل العمل على صياغة خطابات جديدة يكون صداها واسع النطاق، وأن نستمرّ في إتاحة أدوات العمل الفعال على نطاق أوسع بعد، وأن نحدّد منصات مبتكرة ورُسُلًا جددًا. وتنطوي عوالم الفن والثقافة والرياضة على إمكانات هائلة في هذا الصدد؛ ما يذكّرنا بأهمية الحقوق الثقافية المحورية والحاسمة بالنسبة إلى الروابط الاجتماعية والهوية الفردية على حدّ سواء.

كي تتمكّن حركة حقوق الإنسان من الازدهار والنمو، علينا أن نتصدّى للاتجاه غير المقبول المتمثّل في تراجع الحيز المدني وانحساره في مناطق العالم كافة. وعلى الحكومات أن تضع حدًا للسلوك الرجعي والقمعي الذي يكبت حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وعليها أن تضمن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم الناشطون البيئيون، من جميع أشكال الترهيب والاعتداء. ونحن بحاجة إلى استكشاف الاستراتيجيات اللازمة لتشجيع الدول على الانخراط بصورة إيجابية مع المدافعين عن حقوق الإنسان.

2

بغية وضع حدّ لدوّامات النزاع، علينا أن نرسّخ حقوق الإنسان في صميم منع النزاعات وبناء السلام

ترتقي حقوق الإنسان فوق السياسة والعقليات الأيديولوجية، ولا تنحاز إلا إلى الإنسانية. وهذه حقيقة أساسية يجب أن نعود إليها باستمرار. كما أنّ مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني تشكّل ضميرنا الجماعي، وهي الضامن لإنسانيتنا بحدّ ذاتها. ويجب احترامها حتمًا.

فحقوق الإنسان وحفظ السلام مترابطان بشكل وثيق. كما أنّ حقوق الإنسان تشكّل في آن واحد أداة لمنع العنف، وضمانة أساسية حتى في خضم الأعمال العدائية، وسبيلًا إلى السلام المستدام القائم على المساءلة والعدالة.

وغالبًا ما تسبق انتهاكاتُ حقوق الإنسان الواسعة النطاق والمِمَنهجة اندلاعَ أعمال العنف، ما يجعل تحليلها أمرًا حاسمًا للإنذار المبكر. ويجب الاعتراف بأوجه عدم المساواة، إلى جانب المظالم غير المعالجة والإقصاء، على النحو الصحيح باعتبارها خطرًا استراتيجيًا يهدّد السلم والأمن. ويجب أن نمكّن كافة النظم الداعمة لحقوق الإنسان، أي الأمم المتحدة والآليات الإقليمية والمجتمع المدني، فتغذي عمليات الإنذار المبكر والوقاية بشكل مُمَنهج.

ومن بين السبل لتحقيق هذه الغاية، تقديم إحاطات منتظمة إلى لجنة بناء السلام. وتوثيق الروابط بين النظم الداعمة لحقوق الإنسان ومجلس الأمن. لكن في نهاية المطاف، تبقى هذه المبادرات غير مجدية في حال لم يؤدِ الإنذار المبكر إلى اتخاذ إجراءات مبكرة. فنحن نشهد المرّة تلو الأخرى التكلفة البشرية الباهظة لتجاهل التحذيرات والتوصيات العملية بشأن الوقاية ومنع النزاعات، إلى جانب الضرر الذي يلحق بالتعددية في هذا الصدد. لذا، يجب أن نستفيد من دروس الماضي.

ويشمل ذلك ضمان دور مركزي لحقوق الإنسان في تشكيل مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام والبعثات السياسية الخاصة، وبشكل أوسع نطاقًا، في اتفاقات السلام. وفي جميع أعمال السلام، تبقى حقوق الإنسان بطبيعتها شاملة للجميع، وتستلزم المشاركة الهادفة للنساء والشباب وغيرهم من المستبعدين عادة. كما أنّ المساءلة والعدالة الانتقالية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، تمامًا كما قدرتهما على رعاية التعاطف والتعافي والثقة عند خروج المجتمعات من النزاع.

ومن الضروري للغاية أن ندرك أن التكلفة البشرية في حالات العنف الأخرى، مثل تلك المتعلقة بعنف العصابات أو الجريمة المنظمة، يمكن أن تأتي مدمرة تمامًا كما النزاعات المسلحة. ولن يتحقّق الاستقرار على المدى الطويل إلا من خلال معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء العنف، بما في ذلك الفقر والتمييز الاجتماعي والاقتصادي والفساد. ومن الضروري أيضًا أن تمتثل استجابات أجهزة إنفاذ القانون امتثالاً كاملًا لمعايير حقوق الإنسان، فتحافظ على سيادة القانون وتتجنب التجاوزات والإفراط في إضفاء الطابع الأمني على عملياتها.

3

يجب أن نحوّل اقتصاداتنا جذريًا
وأن نرسّخ المساواة والاستدامة في صميمها

إنّ اقتصاداتنا تخذلنا، إذ نشهد أوجه تفاوت يعجز اللسان عن وصفها ونخبة محظوظة تتمتّع بثروات طائلة، في موازاة فقر مدقع طاحن يعاني منه الملايين. وهذه الأزمة هي في الواقع أزمة في مجال حقوق الإنسان. ومن خلال مفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، يمكننا إجراء عملية إعادة الضبط التي نحن في أمس الحاجة إليها. فبالنظر إلى ما هو أبعد من تحقيق الأرباح والمدى القصير ومصالح القلة القليلة، بإمكان الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان أن يلبي احتياجات الناس والكوكب لأنه يركّز على إعمال حقوق الإنسان للجميع.

وعلى الدول التزامٌ بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل تدريجي من خلال استخدام أقصى قدر من الموارد المتاحة. فحقوق الإنسان تشكّل جزءًا لا يتجزأ من خطة عام 2030، انطلاقًا من الحق في الغذاء والماء، وصولًا إلى الحق في الصحة، مرورًا بالحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم. ولا بد من اتخاذ إجراءات حازمة لعكس مسار التراجع والانتكاسات، الذي شهدته السنوات الأخيرة.

ومن بين السبل العملية التي يمكن اعتمادها لترسيخ الاقتصاد في حقوق الإنسان ما يلي: استخدام البيانات المصنفة لإلقاء الضوء على أشكال التمييز المتقاطعة والهيكلية والنظمية؛ واعتماد مقاييس تتخطّى الناتج المحلي الإجمالي بغية تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة والرفاه بصورة أشمل؛ وعمليات إعداد الميزانيات التشاركية والشاملة؛ ومنح الأولوية إلى حقوق النساء والفتيات، نظرًا إلى أثر دورهن غير المتناسب في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والقطاع غير الرسمي؛ واعتبار رعاية الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن ودعمهم استثمارًا في المجتمع يصون قدرتهم على التصرّف.

يؤدّي تعزيز الاعتماد على الذات في الشؤون المالية عبر تحسين السياسات الضريبية التصاعدية ومنع التدفقات المالية غير المشروعة والتصدي للفساد، فضلاً عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقصى حد ممكن، إلى توفير موارد أفضل للخزينة العامة وبالتالي إلى دعم المؤسسات والخدمات التي تعزز التمتع بحقوق الإنسان. ولا بدّ من تعزيز التعاون الدولي الفعال في مجال الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة.

إلاّ أنّ الحيز المالي المتاح للاستثمار في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأخرى لا يزال محدودًا في العديد من البلدان بسبب أعباء الديون الساحقة التي تكاد تشلّ حركتها. ويبقى منح الأولوية للإنفاق في هذه المجالات، بما في ذلك من خلال تخصيص الأموال بغية الوفاء بالتزامات الدول في مجال حقوق الإنسان، من القرارات الاقتصادية التي لا ينبغي أن يقوّضها سداد الديون.

ومن خلال احترام أسبقية حقوق الإنسان، يمكننا تشكيل إطار عمل محسن متعدد الأطراف لتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلتها، يمنح الأولوية إلى الإنفاق الاجتماعي والتنمية المستدامة والعمل المناخي بدلًا من خدمة الديون. إلى جانب ذلك، نحن بحاجة إلى منظور حقوق الإنسان وحواجز وقائية أكثر فعالية، تصون حقوق الإنسان في سياق عمل المؤسسات المالية الدولية وإصلاحها، وعلى مستوى هيكلها.

وبالمثل، فإن إعادة تأطير العلاقة بين قطاع الأعمال والمجتمع أمر طال انتظاره. فسلطة الشركات وصلاحياتها في نمو مستمرّ، وغالبًا من دون أي رادع يُذكَر. ومن الضروري للغاية في هذا الصدد تعزيز تنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتّحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى أقصى حدّ ممكن. كما أنّنا بحاجة إلى البناء على الاتجاه المتمثل في تدوين حتمية بذل الشركات العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان وتفادي الأضرار الناتجة عن أنشطتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتدهور البيئي، في التشريعات والقوانين. ونرحب بالجهود التي تبذلها الشركات التي تختار الاستثمار في حقوق الإنسان.

4

يجب أن نرسّخ حقوق الإنسان في صميم العمل البيئي، بما في ذلك العمل بشأن تغيّر المناخ

لعقود طويلة، تمت التضحية بصحة كوكبنا من أجل تحقيق مكاسب مادية غير مدروسة وغير منصفة. فآثار أزمة كوكبنا الثلاثية الأبعاد غير عادلة على الإطلاق، بما أنّ الفئات الأكثر ضعفًا والأقل مسؤولية عنها تتحمّل أخطر آثارها. يجب أن نبني على التقدم الملحوظ الذي أحرزناه في مجال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وذلك من خلال تعزيز الاعتراف بهذا الحقّ في الأطر القانونية الوطنية والإقليمية والدولية، والتصديق على الصكوك القائمة في مجال حقوق الإنسان والبيئة، إلى جانب النظر في اعتماد صكوك جديدة واستحداث آليات وسياسات فعالة لتفعيل هذا الحق.

إن الاتجاه المتصاعد المتمثّل في قوة التقاضي الاستراتيجي في مجال أزمة تغيّر المناخ على أساس حقوق الإنسان، ينطوي على إمكانات هائلة تمكّن الحكومات ومؤسسات الأعمال من إحداث تحولات جذرية في سياساتها وممارساتها. وقد يولد أيضًا زخمًا أكبر لمبادرات المساءلة الأخرى، بشأن الإبادة الإيكولوجية مثلًا، وهو ما سنناقشه في رسالتنا هذه. إن الأطفال والشباب هم في طليعة جهود التقاضي الرائعة هذه. والتزامهم يبعث على التواضع. لكن لا ينبغي أن يقع أي من هذه المسؤوليات على عاتقهم، بل، وبشكل واضح لا لبس فيه، على عاتق من هم في السلطة.

على الدول أن تفي بالتزاماتها المالية المتعلقة بالمناخ من دون مزيد من التأخير، بما في ذلك التكيف والخسائر والأضرار. وتتطلب حقوق الإنسان تعبئة ما يكفي من الموارد لتمويل العمل المناخي العالمي بطريقة منصفة. فالبلدان الأقل استفادة من الثورة الصناعية تُركت من دون الدعم اللازم لحماية شعوبها وبيئاتها. وبالتالي، تشعر المجتمعات المحلية بأنّه تمّ التخلي عنها، بمن فيها تلك التي تواجه فقدان الأراضي الصالحة للسكن واحتمال التشرّد والنزوح. وليس غياب التضامن الدولي هذا بمجحف للغاية وغير عادل على الإطلاق فحسب، بل إنّه يهدّد أيضًا بقاءنا الجماعي واستمراريّتنا.

يجب أن تبقى حقوق الإنسان مترسّخة في صميم العمل المناخي بجميع جوانبه. وتشكّل هذه المبادئ المفتاح لضمان أن يأتي الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون عادلاً، من خلال وضع الناس في صميم جميع عمليات صنع

السياسات وإعداد البرامج. وسيتعين علينا اتخاذ خيارات صعبة، لا سيّما في ما يتعلق بالوظائف، ومن الضروري للغاية أن تراعي هذه الخيارات بشكل كامل احتياجات وحقوق الإنسان لجميع المتضررين. ويشكّل نهج الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية ككلّ؛ وذلك مثلًا من خلال معالجة أوجه عدم المساواة والتصدي لممارسات الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وإعادة توجيه عمليات إعداد الميزانيات، والتأكيد على ضرورة تحديد موعد نهائي مبكر للتخلّص تدريجيًا من الإعانات العامة التي تولّد إضرارًا بيئية.

يجب أن تسترشد السياسات البيئية بمجموعة متنوعة من الأصوات، بما فيها أصوات الشعوب الأصلية التي غالبًا ما تؤدي دورًا حاسمًا في حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، لكنّها على الرغم من ذلك تعاني من انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك انتهاكات تهدّد معارفها التقليدية وأراضيها ومواردها. ويجب أن نعتمد أيضًا معايير صارمة ومتّسقة تدير مشاركة الشعوب الأصلية وإدماجهم وسلامتهم، فضلاً عن موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة، في ما يتعلّق بجميع العمليات، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة.

5

يجب أن تكون الحوكمة سريعة الاستجابة، وذلك من خلال تحقيق المشاركة الكاملة وإنهاء الإفلات من العقاب

كي تستعيد المؤسسات العامة ثقة الشعب، يجب أن يبقى الجميع قادرين على ممارسة حقهم في المشاركة الفعالة في الحياة العامة. فالمشاركة ضرورية كي نتمتّع بالقدرة على التصرّف في حياتنا، كما أنّها تعزّز الشعور بأننا أصحاب مصلحة وصوتنا مسموع في المجتمع. وهي، بالإضافة إلى ذلك، وتغذي التماسك الاجتماعي. علينا أن نضع حدًا لجميع أشكال التمييز على وجه السرعة، لا سيما التمييز العنصري، والتمييز ضد النساء والفتيات، وضدّ الأشخاص ذوي الإعاقة، ومجتمع الميم–عين، والمسنين، والأقليات. فمثل هذه الممارسات يترك الناس خلف الركب، ويهمّش الأفراد والمجتمعات المحلية، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تآكل مجتمعاتنا ككلّ.

تساهم المشاركة الهادفة أيضًا على تشكيل حلول فعالة. فمن خلال تشجيع المدخلات من مختلف أطياف المجتمع، يمكن أن تستهدف الحلول الاحتياجات الفعلية، وتستفيد من وجهات النظر والخبرات المتنوعة، وتجتذب الدعم على نطاق واسع. وفي عالم يزداد تعقيدًا، تواجه حتمًا المجتمعات التي تفشل في تنمية النقاش المفتوح والتدفق الحر للأفكار، بما في ذلك عبر وسائل الإعلام الحرة والمستقلة، خطر التدهور وعدم الاستقرار. فالحيّز المدني النابض بالحياة ضروري لازدهارنا جميعًا. ويشمل ذلك فضاءً رقميًا لا يهيمن عليه خطاب الكراهية والمعلومات المضلّلة.

على الإنترنت وفي الحياة الواقعية، نحن بحاجة إلى الابتعاد عن الخطاب الاستقطابي الذي لا يمكن أن يؤدي إلا إلى الانقسام. وعلينا أن نقدّر بدلاً من ذلك، النقاش المحترم الذي يخلق مساحة للاستكشاف والابتكار والتفاهم المتبادل، والخطابات التي تجمعنا أكثر ممّا تفرّقنا وتنطوي على المزيد من القواسم المشتركة، حتى في خضم التعبير الحر عن وجهات نظر شديدة التباين. فالتواصل والمجتمع المحلي والتضامن هي من القنوات المثبتة للحوار والتعاون والحلول. ويجب أن نرفض تجريد 'الآخر' من إنسانيته. فشيطنة المهاجرين واللاجئين والمعارضين السياسيين وضحايا النزاعات، وهي قائمة تزداد طولًا يومًا بعد يوم، وتشويه سمعتهم، يعرّضان الأفراد ومجتمعاتنا للخطر.

تشكّل الانتخابات اختبارًا حقيقيًا وحاسمًا للحيز المدني والحوكمة الفاعلة. إذ تُنَظَّم استطلاعات الرأي في عصر يمكن فيه إنشاء التزييف العميق والمعلومات المضللة بسهولة وفعالية أكبر؛ وفي سياق تسبق فيه دومًا سياسات الإلهاء والانقسام، تمامًا كما العنف، عمليّة الاقتراع. لا يمكن للدول والمجتمعات أن تتحمّل عواقب الفشل في هذا الاختبار.

بل عليها أن تغتنم هذه الفرصة كي تعزّز النسيج الاجتماعي وتعدّ أجندة وطنية من خلال عملية تشاركية. ويجب احترام الحقوق، مثل حرية التعبير وحرية التجمع، احترامًا كاملاً، بما في ذلك من خلال اتخاذ الحكومات والشركات الإجراءات اللازمة وفي الوقت المناسب بغية ضمان فضاء رقمي مفتوح وآمن وشامل.

يجب أن نتصدى بشكل عاجل للإفلات من العقاب المتفشي على نطاق واسع. فالحكم الرشيد يعتمد على محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان. كما يؤدّي الوصول إلى العدالة، بالإضافة إلى توفيره سبل الانتصاف الفردي، دورًا حاسمًا وأوسع نطاقًا، إذ يمنع تفاقم المظالم غير المعالجة القادرة على إثارة عدم الاستقرار والنزاع. ومن مصلحة كل الدول أن تستثمر بشكل صحيح في المؤسسات التي تدعم سيادة القانون، بدءًا من المحاكم المستقلة والمزودة بالموارد الكافية وصولًا إلى آليات العدالة الانتقالية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وعلى الحكومات أن تضمن أيضًا سبلًا فعالة لمساءلة الشركات عن الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان. إلاّ أنّ تحقيق المساءلة عن مسؤولية الشركات، إلى جانب الدول والأفراد، عن الأضرار البيئية ينطوي على الكثير من الثغرات. ما يستدعي اتباع نُهج مبتكرة. كما أنّ إمكانات القانون الجنائي على ردع السلوك الضار وتوفير الإصلاح، بما في ذلك الجهود المبذولة لإرساء الإبادة الإيكولوجية كجريمة، تستحقّ الاستكشاف. وينبغي أن ننظر أيضًا في نهج العدالة الانتقالية، من خلال إنشاء لجنة تحقيق دولية تحقّق مثلًا في أسباب الأضرار البيئية، سواء كعمل لتخليد للذكرى أو من أجل إصدار توصيات عملية للدول.

توضح الأضرار البيئية بشكل صارخ الفشل في تحقيق المساءلة الذي تعاني منه الشعوب الأصلية. وتشمل التدابير الفعالة لمعالجة هذا الواقع إدماج القانون العرفي في النظم القانونية التعددية وتسليط الهيئات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية الضوء على السوابق القضائية في مجال حقوق الإنسان.

نحن بحاجة أيضًا إلى قيادة مستنيرة في مجال العدالة التعويضية عن موروثات العبودية والاستعمار، تسترشد بشكل كامل بوجهات نظر المنحدرين من أصل أفريقي. ويتعلّق ذلك بتشكيل حاضرنا ومستقبلنا بقدر ما يتعلق بمعالجة أخطاء الماضي.

6

يجب أن يبقى الإبداع البشري في خدمة الإنسانية،
فترتقي التكنولوجيا والعلوم بالجميع من دون أي استثناء

تقدّم لنا التطورات غير المسبوقة في التكنولوجيا الرقمية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي التوليدي، فرصًا لم يكن من الممكن تصوّرها في السابق، تمكّننا من النهوض بحقوق الإنسان والمساهمة في إنقاذ خطّة عام 2030. إلاّ أنّنا نشعر بآثارها المجتمعية السلبية المستفحلة باستمرار، كما أن الأضرار التي تلحق بحقوق الإنسان ستتفاقم حتمًا نظرًا إلى الطبيعة غير المنظمة إلى حد كبير لبعض هذه التكنولوجيات. أمّا الفجوة الرقمية الهائلة فتعني أن الملايين محرومون من فوائد العصر الرقمي مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والتوظيف وغيرها من الفرص الأخرى المحتملة.

إنّ ترسيخ حقوق الإنسان في صميم تطوير التكنولوجيا واستخدامها وتنظيمها حاسم بالنسبة إلى كيفية استجابتنا لمخاطرها. ويشكل إطار حقوق الإنسان، كما تم تطويره وتطبيقه على مدى عقود، أساسًا جوهريًا لمعالجة العديد من الأسئلة المطروحة في المجال الرقمي، بما في ذلك ما يتعلق بخصوصيتنا وكرامتنا وصوتنا. وتمتد هذه المعايير عبر القارات والسياقات، وتتجاوز الأخلاقيات وتنتقل بنا إلى الالتزامات القانونية.

نحن بحاجة إلى التحوّل حتمًا إلى التنظيم والمعايير الملزمة على مستوى القطاع ككلّ بدلاً من الاعتماد على الحكم الذاتي لشركات التكنولوجيا، وإلى إصدار أحكام صارمة بشأن بذل العناية الواجبة والشفافية والمساءلة. أما في المجالات التي تكون فيها المخاطر على حقوق الإنسان عالية بشكل خاص، مثل إنفاذ القانون، فإن الخيار الوحيد هو التوقف مؤقتًا عن استخدام التكنولوجيا إلى حين اعتماد ضمانات كافية.

يتطلب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان عمليات شاملة وتشاركية تمكّن جميع المتأثرين بنشر التكنولوجيا الجديدة، المتصلين بالإنترنت وغير المتصلين به والمنفصلين عنه، من تشكيل البيئة الرقمية، في موازاة بذل جهد خاص للوصول إلى أولئك الذين غالبًا ما يبقون مهمشين. ويجب أن تجلس أيضًا الدول ذات الموارد المحدودة على الطاولة مع كافة الجهات الأخرى فتشارك في صنع القرار. إلاّ أنّ الديناميكيات المتعلقة بالتكنولوجيا تعكس ما يحدث في المجتمع على نطاق أوسع. فحيثما يخضع حيز المجتمع المدني للضغوط، تبقى آفاق الحوكمة الشاملة للتكنولوجيا شبه معدومة.

لقد أصبحنا ندرك حقيقة كيف تُطبَّق حقوق الإنسان على التكنولوجيات الرقمية، لكننا نواجه عجزًا في قدرة الجهات الفاعلة الأساسية على ترجمة هذه الالتزامات إلى ممارسات عملية. ومن السبل الممكنة لردم تلك الهوّة إنشاء آلية استشارية رقمية لحقوق الإنسان من خلال الميثاق الرقمي العالمي. فبدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، بإمكان هذه الخدمة أن توفّر موردًا لا يُقَدَّر بثمن تستفيد منه الدول والشركات وغيرها من الأطراف الأخرى المعنية أثناء تطويرها التشريعات والسياسات والممارسات.

من الضروري أن تولي الدول المزيد من الاهتمام للحق في الاستفادة من العلوم. ويشمل ذلك حماية مساحة البحث العلمي والنقاش القائم على الأدلة واتخاذ القرارات، بما في ذلك بشأن الأزمات البيئية. وعلى الحكومات والشركات اتخاذ خطوات حاسمة للقضاء على المعلومات المضلّلة والاعتداءات على الخبراء وتضارب المصالح. كما يجب أن نستفيد من فرص أكبر لإشراك الرأي العام في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوجيه الابتكارات العلمية واستخدامها، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي في مجال نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة والتمويل.

7

حان الوقت للذهاب إلى ما هو أبعد من الإصغاء إلى أصوات الشباب والأطفال، وإشراكهم بشكل مجدٍ في عملية صنع القرار، كما يجب أن نبادر إلى العمل باسم الأجيال المقبلة

يشكّل الإصغاء إلى الشباب، على المستويَيْن الوطني والدولي، ضرورة حتمية معترف بها على نطاق واسع. لكن، كما يوضحه جليًا إعلان الشباب بشأن حقوق الإنسان 75، يجب أن تترافق إمكانية وصول جميع الشباب على اختلافهم، مع القدرة على التأثير في النتائج. ومن خلال إتاحة المشاركة الهادفة للشباب على كل مستوى من مستويات الحوكمة، تهيئ الدول الظروف الملائمة لتحسين عملية صنع القرار وتحقيق نتائج أقوى. وتشكل المجالس الاستشارية الوطنية للشباب، إذا ما تم تزويدها بالموارد الكافية وبالشفافية المطلوبة في ما يتعلّق بالأثر، وسيلة مهمة للمضي قدمًا. كما يجب معالجة النقص في تمثيل الشباب في الحياة السياسية؛ فبالنسبة إلى العديد من البلدان، يتطلّب ذلك خفض سن التصويت وتولي المناصب. وسيفتح مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب طريقًا آخر لدمج وجهات نظر الشباب بشكل أكبر.

إلاّ أنّ أزمة التعليم تقوّض قدرة الشباب على أن يعيشوا حياة مثمرة، بما في ذلك من خلال المواطنة الفاعلة. ويحدد بيان الرؤية الذي أطلقه الأمين العام بشأن تحويل التعليم خطوات عملية لمعالجة هذا الجانب. فمعايير حقوق الإنسان، لا سيما في ما يتعلق بالمساواة واستخدام الموارد العامة، جزء لا يتجزأ من تحقيق هدف توفير تعليم جيد ومتاح للأطفال والشباب يكون ملائمًا للغرض في عالمنا السريع التغير. وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لتغطية القضايا المتعلقة بالبيئة نظرًا إلى تأثير أزمة كوكبنا الثلاثية الأبعاد غير المتناسب على الأجيال الشابة.

علينا أن نحدث تحسينات جذرية في تمتع الأطفال بحقوق الإنسان، في كل جانب من جوانب حياتهم، بدءًا من الحماية الاجتماعية وصولاً إلى الآثار المترتبة على العالم الرقمي. فالأطفال يتحملون العبء الأكبر من كل أزمة، والأكثر ألمًا في سياق النزاعات. وتشكّل المشاركة الهادفة والمنصفة للأطفال بكل تنوعهم في القرارات التي تعنيهم على المستويات المحلية والوطنية والدولية، جزءًا لا يتجزأ من الإعمال الكامل لحقوق الإنسان الخاصة بهم. وبناء القدرات والدعم، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ضروريان لتمكين الأطفال وتحقيق رؤيتهم لعالم أكثر عدلاً وأمانًا وسعادة للجميع، تكون حقوق الإنسان مترسّخة في صلبه.

فيما نتطلّع إلى المستقبل، علينا جميعنا، لا سيما الحكومات وقطاع الشركات، أن نكون أكثر يقظة في مسؤوليتنا كجهات راعية للأجيال القادمة. وينبغي أن تشكّل النُهج الطويلة الأجل التي تستخدم التأهب والاستشراف الاستراتيجي بفعالية، القاعدة. ويتيح إعلان الأجيال المقبلة الذي يجري التفاوض بشأنه ضمن إطار القمة من أجل المستقبل، فرصة حاسمة لحماية حقوق الأجيال القادمة ومصالحها، بما في ذلك تمتعها بالحق في بيئة صحية.

8

لا يمكن تحقيق أي من تلك الغايات من دون تعزيز نظام حقوق الإنسان

يجب أن تواصل المؤسسات والآليات العالمية والإقليمية لحقوق الإنسان، نظرًا إلى تصاعد القضايا المعروضة عليها وتعقيدها، الابتكار لأغراض الفعالية وسهولة الوصول والترابط والشفافية والاستجابة والشمولية. ما يتطلّب تعميق التعاون للحد من التنافر والازدواجية، والتشجيع على تعزيز التنسيق. ويتمثل أحد الخيارات العملية في التوسع في النُهج القائمة التي تجمع بين الآليات العالمية والإقليمية بطريقة مُمَنهجة أكثر. وينبغي أن نتابع الفرص المتاحة للتحرك نحو إنشاء آليات معنية بحقوق الإنسان في مناطق العالم كافة.

وتؤدّي التكنولوجيا دورًا حيويًا في إدارة المعلومات مثلًا، التي تتلقاها هيئات حقوق الإنسان والآليات الأخرى، أو لربما في تبادلها بشكل آمن. وعلينا أيضًا أن ننقل توصيات حقوق الإنسان إلى الناس. وقد يكون ذلك ممكنًا من خلال الاجتماعات التي تستضيفها البلدان، وتجمع بين الجمهور والمجتمع المدني والحكومة بهدف وضع خطط عملية للتنفيذ. ويشكّل بناء الشراكات وتعزيزها، بما في ذلك التحالفات المبتكرة، جزءًا لا يتجزأ من ضمان فعالية نظام حقوق الإنسان وقدرته على المواجهة والصمود.

يجب أن ندرك أن مفوضيّتنا، بصفتها المؤسسة الأساسية لركيزة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، لا تزال صغيرة لدرجة تمنعها من الوفاء بولايتها على النحو الواجب، وتلبية طلبات الدول والجهات الفاعلة الأخرى، فضلاً عن الاستجابة لمجموعة التحديات التي تواجه المجتمع العالمي. ومن شأن زيادة عدد الموظفين، لا سيما في تواجدنا القطري والإقليمي، أن يرفع من قدرتنا على دعم الشعوب والحكومات على نحو أكثر شمولاً. لقد تم الإقرار منذ فترة طويلة بأن التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان تشكّل ركائز مترابطة ومتعاضدة للأمم المتحدة. ويجب أن يقترن اليوم هذا الاعتراف بتوفير الموارد الكافية لركيزة حقوق الإنسان.

ويتطلّب تمكين مفوضيتنا ونظام حقوق الإنسان من العمل بفعالية وحياد وشفافية على النهوض بجميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية والحق في بيئة صحية والحق في السلام، دعمًا حثيثًا وتدريجيًا ومستدامًا ويمكن توقّعه لموارد ميزانيتنا العادية والطوعية. بالإضافة إلى ذلك، سنواصل ابتكار أساليب العمل وتنمية الشراكات وتطوير الشبكات. ويشمل ذلك تعزيز دورنا التنسيقي في مجال حقوق الإنسان على مستوى منظومة الأمم المتحدة ككلّ، بما في ذلك من خلال جدول أعمال الحماية.

وفي نهاية المطاف، تعتمد سلامة جميع المؤسسات والآليات المعنية بحقوق الإنسان على المدى الطويل، على حجم الدعم الذي تقدمه الدول. فهيكل حقوق الإنسان الذي بنيناه هو من صنع هذه الدول بالذات، ويشكّل اعترافًا بالحاجة إلى الهيئات والآليات الدولية بصفتها حارسة للحريات الفردية ومرشدة لجميع أصحاب المصلحة في مسيرتنا نحو تشكيل مجتمعات مستقرة وسلمية ومزدهرة من خلال احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وغالبًا ما تكون المحادثات حول حقوق الإنسان حساسة. لكن لا غنى عنها. فما من بلد يحتكر وحده الحكمة في مجال حقوق الإنسان وسجله ناصع البياض. كما أنّنا نتعلّم جميعنا من بعضنا البعض. فمن خلال الحوار فحسب يمكن أن يصبح التغيير الدائم حقيقة واقعة، ويمكن تجنب المزيد من الانقسام والعنف والفوضى.

إن التطور الملحوظ في نظام حقوق الإنسان هو أمر يجب أن نفخر به كمجتمع عالمي وأن نسعى إلى تعزيزه أكثر فأكثر. وهذا النظام ضروري لاستمرار شرعية تعددية الأطراف. وعلى جميع المكلفين بمهام أن يتعاملوا مع التوصيات بشكل بنّاء. وعليهم أن يتعاملوا مع أزمات حقوق الإنسان أينما وقعت بنفس القدر من الاهتمام والاتساق في النهج، وأن يبثّوا المزيد من الحياة في مبدأ العالمية. نحن بحاجة إلى وضع حد للانتقائية والازدواجية في المعايير.

التزامنا تجاه بعضنا البعض

في سعينا إلى تحقيق هذه الرؤية لحقوق الإنسان، نتضامن مع كل من حُرموا من حقوقهم ونشيد بشجاعة المدافعين عن حقوق الإنسان في الأمس واليوم. وعلينا أن نستمدّ العزم من شجاعتهم لبناء هذا العصر الجديد لحقوق الإنسان، مدركين أن الرؤية الطويلة الأمد تثمر اليوم مكاسب لا حصر لها. وعلينا أن نستوعب أنّ خيطًا يربط بين أفعالنا والنتائج التي نحقّقها اليوم والعالم الذي سنعيش فيه في العقود المقبلة.

إنّ التحديات كثيرة ومتصاعدة، لكن التقدم لا يسير أبدًا في خط مستقيم. ومن خلال وضع ثقتنا في قيمنا المشتركة وفي بعضنا البعض، يمكننا أن نعقد العزم على كبح ردود فعلنا الأكثر أذية. فنختار أن نستمر في المضي قدمًا، بمزيد من الاقتناع والطموح، نحو الهدف المتمثّل في ازدهار الأفراد والمجتمعات والمجتمع العالمي بما يتماشى مع أعمق قيمنا. يجب أن نزرع بذور هذا المستقبل الأفضل اليوم.